اقتصاد

أول جلسة للحكومة الجديدة.. تغيير جوهري في صياغة مجريات الجلسة

الجلالي: مراجعة دقيقة لسياسة الوظيفة العامة

نقاش حيوي وتباين في وجهات النظر حول بعض القضايا المطروحة

الوطن

اعتبر رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد غازي الجلالي خلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية للمجلس أن وجود بعض التناقض وضعف الكفاءة في بعض القرارات والتوجهات الخاصة بالبنية الإدارية والوظيفية، سببه الرئيس عدم وضوح السياسة العامة للوظيفة العامة، ما يتطلب مراجعة دقيقة لمثل هذه القرارات والتوجهات وقياس أثرها بشكل فعلي من خلال قراءة منعكساتها على الوزارات والجهات العامة، وذلك انطلاقاً من الحرص على ألا يتم الوصول إلى العدالة في شغل الوظيفة العامة والقيادات الإدارية على حساب الكفاءة والإنتاجية الوظيفية على قاعدة أن رأس المال البشري هو من أهم ثروات البلد التي يجب الحفاظ عليها.

وتقرر خلال الجلسة تشكيل لجنة وزارية مختصة بهدف مراجعة بعض القرارات والأنظمة الخاصة بشغل مراكز عمل القيادات الإدارية، والضوابط الخاصة بذوي القربى في الجهات العامة، وأحكام قبول الاستقالات وتمديد الخدمة وغير ذلك.

واستعرض المجلس واقع المشتقات النفطية من حيث مدى توافر المواد وضرورة إدارة الموارد على النحو الأمثل والتعامل بواقعية ومسؤولية مع أسعار بعض هذه المشتقات، بما يضمن على التوازي عدالة التوزيع والتخصيص وإدارة العجز وتوفير الموارد المالية اللازمة والضرورية لضمان استدامة توفير هذه المشتقات وفق حدود الإمكان.

وشهدت الجلسة نقاشاً حيوياً حول موضوع قطع الحسابات وتبايناً في وجهات النظر، فيما يخص ضرورة عدم تقاذف المسؤوليات بين الجهات العامة من جهة ومحاسبي الإدارات من جهة أخرى وتأخر وزارة المالية في تسديد الالتزامات المالية، تفادياً لأي تراكمات في الحسابات وحرصاً على أعلى درجات الشفافية المالية في مالية الدولة، مع التأكيد على ضرورة إنجاز القوائم المالية في مواعيدها.

وأشار وزير المالية في مداخلته حول قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023 إلى توجه غير مناسب في السياسة المالية خلال السنوات السابقة المتمثل بتخفيض قيمة ونسبة الإنفاق الاستثماري لمصلحة الإنفاق الجاري، مؤكداً حرص وزارة المالية على التوجه للمعالجة على المستوى السياساتي لمالية الموازنة العامة للدولة، ولاسيما لجهة زيادة قيمة ونسبة الاعتمادات الاستثمارية في موازنة العام 2025، بما يضمن تفعيل العملية الإنتاجية على وجه الخصوص.

كما استمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الزراعة حول خطة تسويق محصول الحمضيات للموسم الزراعي 2024–2025 ووافق على مقترحات اللجنة الوزارية لضمان تسويق المحصول وضمان التوازن والعدالة في الأسعار، بما يصب في مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين ومن منظور استدامة الإنتاج الزراعي الوطني. وتم التأكيد على الجهات المعنية ببذل كل الجهود لتأمين تسويق المحصول داخلياً وخارجياً وتقديم التسهيلات في هذا المجال.

واستعرض المجلس مقترحات اللجنة الخاصة بمراجعة منظومة الحوافز والتي استندت بشكل رئيس إلى ضمان أن تكون الحوافز محولة من أرباح الجهات العامة، ووفق ضوابط ومعايير تضمن الشفافية والتحفيز في آن معاً، مع وضع سقوف مدروسة للحوافز المقترحة، وبما يضمن الحفاظ على الكوادر الوطنية المؤهلة والتي تسهم بشكل فاعل في زيادة الإنتاجية. وتم الطلب من الوزراء إبداء الملاحظات على مقترحات اللجنة لإعادة عرضها على مجلس الوزراء واتخاذ القرار المناسب بشأنها، مع التأكيد ضرورة التمييز بين مقاربة منظومة الحوافز من جهة وتوجهات زيادة الرواتب والأجور من جهة أخرى.

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ أعمال إعادة إعمار قسم شرطة الأنصاري في حلب ووضعه بالخدمة، وعلى عدد من المشاريع الخدمية.

رئاسة الوزراء تشكل لجانها..
مارتيني خلفاً للسفاف في التنمية البشرية

محمد راكان مصطفى

أصدر رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي قراراً يتضمن تشكيل لجان مجلس الوزراء.

ووفقاً لمصادر «الوطن» طال التعديل لجنة التنمية البشرية، حيث أصبح وزير التربية عامر ماريديني رئيساً للجنة خلفاً لوزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف، ووزير النفط فراس قدور رئيساً للجنة الطاقة خلفاً لوزير الكهرباء السابق غسان الزامل.

في حين حافظ القرار على رئاسة وزير الصناعة محمد سامر الخليل للجنة الاقتصادية، ووزير السياحة رامي مارتيني رئيساً للجنة الخدمات.

- وزير المالية ينتقد السياسات المالية السابقة ويعد بزيادة الموازنة الاستثمارية لتفعيل العملية الإنتاجية
- لجنة منظومة الحوافز تقترح أن تكون الحوافز من أرباح الجهات العامة بسقوف تحافظ على الكوادر بما يسهم بزيادة الإنتاجية

جمعية الصاغة تطلب من المواطنين إرسال الشكاوى إليها في حال مخالفة الصاغة للتسعيرة

الذهب يرتفع ١٠ آلاف ل.س للغرام ليصبح بمليون و١١٠ آلاف

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية 10 آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار 21 قيراطاً عن السعر الذي سجله واستقر عليه منذ يوم الخميس الماضي.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق اليوم، سجل غرام الذهب عيار 21 سعر مبيع مليوناً و110 آلاف ليرة وسعر شراء مليوناً و109 الاف ليرة، في حين سجل الغرام عيار 18 سعر مبيع 951429 ليرة وسعر شراء 950429 ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار 995 بـ40 مليوناً و300 ألف ليرة وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار 21 بـ9 ملايين و225 ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالرابط الإلكتروني، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة QR، على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضافاً إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية، كما يمكن إرسال الشكاوى على الأرقام الخاصة بالجمعية.

وارتفعت أسعار الذهب عالمياً قرب أعلى مستوى في تاريخها خلال تعاملات أمس الثلاثاء، بعد أن قلل رئيس الفيدرالي الأميركي جيروم باول من توقعات خفض الفيدرالي للفائدة.

وبحسب خدمة فيد ووتش التابعة لمجموعة سي. إم. إي، يتوقع المستثمرون في السوق بنسبة 62 بالمئة خفض الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في تشرين الثاني ارتفاعاً من 47 بالمئة يوم الجمعة. أما على صعيد التداولات، فقد ارتفعت العقود الآجلة للذهب بنحو 0،3 بالمئة إلى 2666 دولاراً للأونصة.

سوق هنانو باهتمام خاص من الأمانة السورية للتنمية

رئيس غرفة تجارة حلب لـ«الوطن»: يضم عدة فعاليات اقتصادية تدعم جميع الشرائح

رامز محفوظ

بحث مدير الأمانة السورية للتنمية بحلب جان مغامز ورئيس غرفة تجارة حلب عامر حموي خطة التعاون المشترك في دعم الأسواق التجارية، ولاسيما سوق هنانو الشعبي وذلك بالتعاون مع منظمة المجلس الدانماركي للاجئين DRC الممثلة بالسيدة تمارا كدكوي مديرة المنطقة الشمالية.

وتم خلال اللقاء بحث سبُل التعاون بعد دراسة أجرتها الأمانة السورية للتنمية وغرفة تجارة حلب ومنظمة DRC لهذه الأسواق واحتياجات المنطقة والسكان والفعاليات التجارية والحرفية المحيطة بالسوق، والتي تسهم في احتضان ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي تشكل أهم أهداف التعاون المشترك.

وحول أهمية هذا اللقاء والهدف منه والآلية المقترحة لدعم الأسواق التجارية في حلب بيّن رئيس غرفة تجارة حلب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التعاون المشترك مع الأمانة السورية للتنمية لدعم الأسواق التجارية يعتبر خطوة مهمة وإستراتيجية لتأهيل عدة أسواق في محافظة حلب في عدة مناطق والأولوية والبداية طبعاً ستكون لسوق هنانو الشعبي التي تقع على مساحة تزيد على 8 دونمات والتي من المخطط أن تضم بعد إعادة تأهيلها عدة فعاليات اقتصادية تدعم جميع الشرائح والمصالح التجارية والاقتصادية التي تهم منطقة هنانو وتخدم المناطق القريبة منها مثل منطقة الشيخ نجار.

وبالنسبة للأسواق التجارية والمعاناة التي يعانيها التجار هناك، أوضح رئيس غرفة تجارة حلب أن الأسواق التجارية في حلب تعاني حالياً حالة ركود، ونحن نسعى لتحسين واقع الأسواق التجارية وتجاوز حالة الركود وذلك من خلال التكاتف والتعاون بين جميع الفرق الاقتصادية ونتطلع لقرارات مفصلية مستقبلية من الحكومة تساعد على تحقيق المرونة في العمل الاقتصادي.

ولفت إلى أن الأمانة السورية للتنمية بحلب تمارس دوراً كبيراً في دعم كل الأمور الحيوية في محافظة حلب سواء أكانت اجتماعية أم ثقافية واقتصادية ودورها فاعل وحيوي ونشط يهدف إلى التطوير الدائم والمستمر والعمل نحو مستقبل أفضل في التعاون بين الهيئات وتقديم خدمة كاملة للمواطن بشكل مباشر.

عند تغيير لوحة المركبات يلزم بملحق عقد تأمين

الأمين العام لاتحاد شركات التأمين لـ«الوطن»: ٨٠ ألف سيارة لم تدفع التأمين الإلزامي

7 مكاتب في المنافذ الحدودية تعمل على مدار 24 ساعة

عبد الهادي شباط

أكد الأمين العام للاتحاد السوري لشركات التأمين نزار الهيبة أنه لم ترد إلى الاتحاد حتى الآن أي تعليمات تنص على إعفاء أصحاب المركبات الوافدين من لبنان من عقد ورسوم التأمين على المركبة وأن الاتحاد في هذا الأمر يلتزم بالتوجيهات التي تصل إليه من الجهات الوصائية.

وبين الهيبة أن معظم المركبات التي تدخل إلى البلد في الحالة الطبيعية معها «البطاقة البرتقالية تصدر من شركات التأمين خارج سورية» وهي عقد تأمين يسمح لحامل هذه البطاقة بالدخول لأي دولة عربية وفقاً للاتفاقية العربية في هذا الإطار، في حين في حال لم يكن صاحب المركبة لديه هذه البطاقة يكون ملزماً بتنظيم عقد تأمين خاص بسيارته «ضد الغير» أي المسؤولية المدنية تجاه الغير.

وعن قيمة هذا العقد بين أنه وفقاً للتعديل الأخير منذ ثلاثة أشهر أصبح بحدود 95 ألف ليرة للمركبات السياحية في حين تصل قيمة عقد التأمين لأكثر من 300 ألف ليرة للشاحنات وباصات النقل الجماعي لكن يجوز لصاحب المركبة ألا يؤمن لعام كامل وأن يكتفي بطلب عقد يوازي مدة إقامته في البلد وبهذا تجزأ قيمة العقد حسب المدة المطلوبة.

ولفت إلى أن لدى الاتحاد السوري لشركات التأمين 7 مكاتب حدودية لضمان تأمين الخدمة في المنافذ الحدودية رغم أن بعض المنافذ فيها طلب قليل جداً على خدمة التأمين الإلزامي للمركبات وأنه تم تأمين كل متطلبات العمل التقنية والفنية والكوادر البشرية لهذه المكاتب وحالياً تعمل على مدار الساعة 24 ساعة.

وبالتوسع مع الأمين العام حول توجهات الاتحاد للمرحلة المقبلة لجهة التوسع في انتشار مكاتب الاتحاد أو تقليصها بين أن هناك تركيزاً خلال المرحلة المقبلة على التحول لتقديم الخدمات إلكترونياً وهو ما يتيح الحصول على الخدمة من دون مراجعة أو القدوم لمكاتب التأمين ومنه سيكون هناك تخفيض لعدد المكاتب العاملة وذلك تزامناً مع تطبيق الخدمة إلكترونياً.

وأشار إلى أن لدى الاتحاد حالياً 66 مركزاً موزعة على مراكز المدن والمحافظات والمراكز الحدودية.

وحول تعديل «لوحات المركبات» من وزارة النقل والحاجة لإجراء تعديل على عقد التأمين الإلزامي بين أنه سيكون مطلوباً من صاحب المركبة التي تغير لوحاتها إصدار ملحق جديد لعقد التأمين الأساسي الذي بحوزة مالك المركبة وهو ما يرتب عليه رسوماً أعتبرها بسيطة وتمثل نسبة بسيطة من قيمة عقد التأمين الأساسي والأمر نفسه في حال رغب صاحب المركبة في طلب بطاقة تأمين «البطاقة البلاستيكية» سيكون عليه دفع قيمة هذه البطاقة من جديد مقدراً قيمة هذه البطاقة بـ15 ألف ليرة لكنه أوضح أن طلب هذه البطاقة اختياري وليس إلزاماً.

وعن حالة التسرب من التأمين الإلزامي بين أن الاتحاد يقدر عدد المركبات المتسربة من التأمين الإلزامي بحدود 70– 80 ألف مركبة حيث يصل عدد المركبات في البلد حسب الإحصاءات التي تصدرها الجهات المعنية بحدود 1،6 مليون مركبة، واعتبر أن هناك نقاشاً يدور مع الجهات المختصة بضرورة التقيد بالتأمين الإلزامي وضبط حالات التسرب وأن هناك مقترحاً يتم نقاشه يتضمن حالة تشدد في المخالفة لتصل إلى حد حجز المركبة غير المؤمن عليها إلزامياً.